

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم، عبد الرحمن البناء، محمد سعيد الناصر ، نسيم نصر اوي

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٧٢٦

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحقيق العام

- بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٤٤٦ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩ القاضي بما يلي:
- ١- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة اداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات وعملاً بذات المادة وبدلالة المادة ١٥٥ من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة شهرين والغرامة عشرة دنانير ومصادرة الاداة الحادة.
  - ٢- عملاً بالمادة (١٧٧) من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس مدة اسبوع.
  - ٣- عملاً بالمادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات.
  - ٤- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الاداة الحادة.

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما طبقت نص المادة ١/٣٢٨ على وقائع هذه الدعوى علماً بأن جميع الوقائع والبيانات المقدمة تدل على ان فعل المجنى عليها غير محق بغيابها عن منزل والدها بدون سبب لمدة ثلاثة ايام.
- ٢- ان قرار محكمة الجنايات الكبرى لم يسبب تسبباً كافياً وقد شابته الغموض.
- ٣- ان محكمة الجنايات الكبرى تناقض نفسها بنفسها بقولها ان نية المتهم كانت مبيتته لأنه كان غاضباً من افعال المغدورة وان افعال المتهم لم يكن هائجاً وكان هادئاً وان افعاله غير متوافر بها الاضطراب النفسي.
- ٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بفهمها لقرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٣/١٧٠ والذي على اثره استبعدت محكمة الجنايات الكبرى ثورة الغضب من عدادها وطبقت نص المادة ١/٣٢٨ مع استبعاد نص المادة ٩٨ عقوبات.
- ٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما استبعدت نص المادة ٣٢٦ من قرارها وربطها بنص المادة ٩٨ علماً بأن كل الوقائع والبيانات تدل على انطباق هذا النص أكثر من نص المادة ٣٢٨.
- ٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم معالجة واقعة أن المغدورة كانت متزوجة ومكثت سنة مع زوجها وبعد ذلك تم تطليقها منه.
- ٧- لم تتطرق المحكمة في قرارها الى بيان ماهية البيانات التي اعتمدها في قرارها ولم تذكر أي منها سواء كانت بيانات نيابة ام دفاع.
- ٨- أخطأت محكمة الجنايات بعقاب المميز على اعمال تحضيرية على فرض الثبوت.
- ٩- أخطأت محكمة الجنايات بتكليف الدعوى وخالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وتأويله.
- ١٠- ناقضت محكمة الجنايات الكبرى نفسها في حكمها الاوول رقم ٢٠٠٢/٩٤٢ وحكمها في القرار المطعون فيه.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٥ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية الى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً ان الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ملتتمساً تأييده .

بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

## القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهم الى تلك المحكمة من أجل محاكمته على الجرائم التالية :

- ١:- جنائية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ من قانون العقوبات .
- ٢:- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات .
- ٣:- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات .

ولدى المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية رقم ٩٤٢/٢٠٠٢ وبعد استكمال اجراءات التقاضي وبتاريخ ١٦/١/٢٠٠٢ خلصت الى أن الوقائع الثابتة بهذه القضية تتلخص بأن المغدورة وان المغدورة كانت متزوجة وطلقت من زوجها بعد الدخول . وبشهر رمضان من عام ٢٠٠١ تغيبت عن بيت والدها إلا أنه تم إعادتها للمنزل وبتاريخ ٦/٥/٢٠٠٢ وحوالي الثامنة والنصف صباحاً توجه كل من وابنتها والمغدورة وزوجته الى وكالة الغوث بصوبلح من أجل ختم بعض الأوراق وعند عودته الى السيارة وجد ابنته قد غادرت السيارة وقام بالبحث عنها إلا أنه لم يجدها وحيث لم تعد ابنته الى بيته وحوالي الساعة الحادية عشر والنصف توجه الى مركز أمن البقعة وقام بالإبلاغ عن تغييب ابنته .

وبتاريخ ٨/٥/٢٠٠٢ تم العثور على المغدوره بمعرفة الشاهد واحضارها للمنزل وعند حضور المتهم الى منزل والده لزيارة والدته المريضة مساءً وكان متناولاً المشروبات الكحولية ويحمل شبرية فشاهد شقيقته التي كانت تقف على شبك المنزل فذهب اليها وسألها عن سبب خروجها ومكان تواجدها أثناء تغييبها عن المنزل . قامت المغدوره برفع صوتها على المتهم وقالت له (ما لك دخل في) (ويدي تعرض بدي اشرمط ما لك عندي) عندها غضب المتهم غضباً

شديداً وثارت حفيظته وبدون وعي منه قام بإخراج الشبرية التي يحملها وطعن بها شقيقته عدة طعنات حيث أراها قتيلة وتم إخبار الشرطة التي حضرت وألقت القبض على المتهم وبحوزته الشبرية وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واسقط والد المغدورة حقه الشخصي عن المتهم وابدئ عدم الرغبة بمجازاته . وقد وجدت محكمة الجنايات الكبرى أن أفعال المتهم قد استجمعت كافة أركان وعناصر جنحة القتل العمد المقترن بسورة الغضب خلافاً للمادتين ٣٢٨ و ٨٩ من قانون العقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة كما وجدت أن المتهم قد اعترف بحمله للشبرية وأنه كان بحالة سكر وأن أفعاله هذه تشكل كافة أركان وعناصر جنحة حمل وحياسة أداة حادة وجنحة السكر المقرون بالشغب . وقررت إدانته عن جرم حمل وحياسة أداة حادة ومعاقبته بالحبس مدة شهرين والغرامة عشرة دنانير ومصادرة الأداة الحادة . كما قررت إدانته عن جرم السكر المقرون بالشغب وحبسه مدة أسبوع .

كما نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قررت تعديل وصف تهمة جناية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات الى جنحة القتل العمد المقترن بسورة الغضب خلافاً للمادتين ٣٢٨ و ٩٨ من قانون العقوبات وقررت عملاً بالمادة ١/٩٧ من نفس القانون حبسه مدة سنة واحدة وتضمينه الرسوم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي قررت اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ١٠٠ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الحبس مدة ستة أشهر والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد وهي الحبس مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف وحيث أمضى المدة موقوفاً فتقرر المحكمة اعتبار العقوبة منفذة بحقه والافراج عنه ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لداعٍ آخر .

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن به تمييزاً .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب بنهايتها نقض القرار المميز .

وبعد نظر محكمة التمييز للطعن اصدرت بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣ القرار رقم ٢٠٠٣/١٧٠ والذي قررت بموجبة نقض الحكم المميز كون الحكم المميز مشوب بالتناقض وفساد الاستدلال لعدم صحة النتيجة التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى

ذلك انه لا يمكن جمع فكرة القتل العمد وفكرة القتل بسورة الغضب الشديد للتناقض فيما بينهما.

بعد اعادة الاوراق الى محكمة الجنايات الكبرى وبعد اتباعها لقرار النقض اصدرت بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣ القرار رقم ٢٠٠٣/٤٤٦ والذي قضى بما يلي:

١- عملاً باحكام المادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة اداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٥٥ من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة شهرين والغرامة عشرة دنانير ومصادرة الاداة الحادة.

٢- عملاً بالمادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات والحكم عليه بالحبس مدة اسبوع.  
عملاً بالمادة (٢٣٦) من الاصول الجزائية تجريم المتهم بجنحية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً باحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات الحكم على المجرم بالاعدام شنقاً حتى الموت.

وحيث اسقط اهل المغدوره حقهم الشخصي عنه مما تعتبره المحكمة من الاسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمة وعملاً باحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنين محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الاداة الحادة.

لم يرتض المحكوم عليه وطعن فيه تمييزاً للاسباب الواردة في لائحة التمييز.

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية كون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طالب فيها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً.

وعن السبب الثالث من اسباب التمييز والذي يطعن فيه المميز بالحكم المميز للتناقض الوارد في الحكم.

ورداً على هذا السبب، ومن رجوع محكمتنا الى القرار المميز نجد ان محكمة الجنايات الكبرى وبعد ان سردت وقائع الدعوى وبحثت في التطبيقات القانونية التي تحكم تلك الوقائع توصلت الى ما يلي وفقاً لما ورد في القرار.

(( بتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت اليه المحكمة، تجد المحكمة ان ما اقدم عليه المتهم من افعال تمثلت بقيامه بطعن شقيقته المغدوره بواسطة الشبرية التي يحملها معه باستمرار بعد تغييبها وارداها قتيله كما تجد ان نية المتهم قد انصرفت الى قتل المغدوره وازهاق روحها حيث استعمل سلاح خطر وقاتل واصاب مكان خطر في الجسم بالاضافة الى عدد الطعنات وان نية المتهم كانت مبيتة لانه كان غاضباً من افعال المغدوره حيث اقدم على قتلها في اول فرصه اتاحت له لمقابلتها، افعاله تلك تجد فيها محكمتنا انها تشكل سائر عناصر واركان جنائية القتل العمد خلافاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات...))

وحيث توصلت محكمتنا الى ان افعال المتهم قد شكلت سائر وعناصر واركان جنائية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات، فإن دفع وكيل المتهم من ان افعال موكله كانت تحت سورة الغضب الشديد وبالتالي يشكل له عذراً قانونياً مخففاً وفقاً لاحكام المادة (٩٨) عقوبات غير متوافر بحقه لعدم امكانية التوفيق والجمع بين فكرة القتل العمد وفكرة القتل المقترن بسورة الغضب ذلك ان القتل العمد يستلزم تفكيراً هادئاً متروياً وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادىء حتى يستقر ويستلزم تصميماً مسبقاً على ارتكاب فعل القتل وهذا ما توصلت اليه محكمتنا بينما سورة الغضب تعنى ان الفاعل يكون مضطرباً والنفس هائجة ومهتاجه بطبيعتها فلا تعرف الى التفكير الهادىء سبيلاً وهذا غير متوافر بافعال المتهم (١).

من استعراض ما اثبتته محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المميز، تجد محكمتنا ما يلي:

١- ان محكمة الجنايات الكبرى وفي بداية استعراضها للتطبيقات القانونية توصلت الى ان نية المتهم لقتل المغدوره كانت مبيتة لانه كان غاضباً من افعال المغدوره.

٢- ان المغدوره تغيبت عن منزل اهلها بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٦ وتم اعادتها بتاريخ  
٢٠٠٢/٥/٨.

٣- ان المتهم وخلال اليومين المذكورين كان يبحث عن شقيقته ويحمل  
شبريه.

بعد هذه الوقائع التي اشارت فيها الى حالة الغضب التي كان عليها المتهم والى  
الفترة الزمنية وهي يومين فقط التي كان يبحث فيها المتهم عن شقيقته وهو يحمل  
الشبريه،

نجد ان محكمة الجنايات الكبرى توصلت الى توافر كافة عناصر واركاب جنائية  
القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات بالفعل الذي اقدم عليه المتهم بعد قناعتها بان ما  
اقدم عليه كان بعد تفكير هادىء ومتمرو وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادىء الذي  
استقر عليه.

ان محكمتنا تجد على ضوء ما اسلفنا ان ذات الخطأ الذي وقعت به محكمة  
الجنايات الكبرى في قرارها السابق المنقوض وهو عدم امكانية الجمع بين فكرة القتل  
العمد الذي يستوجب توافر ثلاث حالات وهي:

- ١- وقوع عمل غير محقق.
- ٢- ان يكون هذا العمل على جانب من الخطورة اتاه المجنى عليه.
- ٣- ان يسبب العمل غضباً شديداً للفاعل وان تقع الجريمة قبل زوال مفعول  
الغضب.

قد وقعت فيه ايضاً في قرارها المطعون فيه تمييزاً، فكيف توصلت الى ان المتهم  
اقدم على فعل القتل بعد تفكير هادىء ومتمرو وفترة زمنية مصاحبة لهذا التفكير الهادىء،  
بالرغم من انها توصلت الى ان المتهم كان غاضباً من افعال المغدورة وانه كان يبحث  
عنها خلال فترة غيابها البالغة يومين فقط ويحمل الشبريه معه؟؟


وعليه فإن محكمتنا تجد ان هذا السبب يرد على الحكم المميز كونه مشوباً بالتناقض  
وفساد الاستدلال مما يتوجب نقضه،

بناء على ما تقدم ودون حاجة للرد على بقية اسباب التمييز على ضوء النتيجة التي  
توصلنا اليها في ردنا على هذا السبب، نقرر بالاكثرية نقض الحكم المميز واعادة الاوراق

لمصدرها لاجراء المقتضى القانوني، اما كون الحكم مميزاً بحكم القانون سنداً لاحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد استوعبه ردنا على اسباب التمييز.

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الاولى سنة ١٤٢٤هـ الموافق ١٣/٧/٢٠٠٣م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو مخالف



عضو



رئيس الديوان



دقيق

س. أ



قرار المخالفة المعطى من القاضي السيد محمد سعيد الناصر  
في القضية الجزائية التمييزية رقم ٢٠٠٣/٧٢٦

مع احترامي لرأي الاكثريّة المحترمة فيما توصلت اليه، فإنني اخالفها الرأي وارى ان محكمة الموضوع لم تتوصل الى ان المحكوم عليه ارتكب جريمته تحت تأثير سورة الغضب، حتى يقال انه لا يمكن الجمع بين هذا التعليل وبين القول بأن القتل كان عن عمد وسبق اصرار.

بل انها قالت ان الغضب اعترى المتهم عندما علم بتغيب اخته عن البيت فصمم على قتلها. أي ان تولد الرغبة في قتلها والتصميم والعزم كان بتلك اللحظة. اما عند اقدمه على قتلها وبعد يومين من عودتها للبيت فإن ذلك لا ينسحب عليه تأثير الغضب الذي اعتراه عند سماعه خبر غياب اخته عن البيت.

ولا نجد في تعليل محكمة الموضوع ما يفيد هذا المعنى، حتى نقول ان ذلك فيه تناقض لعدم امكانية الجمع بين سورة الغضب وبين القتل العمد.

با اننى ارى ان فعل المتهم كان قتلاً عن قصد لا قتلاً بسبق الاصرار والتعمد، اذ انه لما رأى اخته سألها عن سبب غيابها فأجابته اجابات غير لائقة اثارت حفيظته فقتلها، وكان على المحكمة ان تعدل وصف الجرم بما يفيد ذلك. لا سيما وانه عندما ذهب الى البيت لم يكن بدافع الرغبة بقتلها وانما لزيارة والدته المريضة.

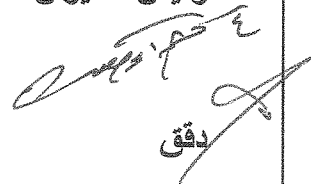
وعليه فإنني لا ارى تناقضاً في حكم محكمة الدرجة الاولى، وان كنت ارى به خطأ في الوصف الجرمي اذ كان يجب تعديل وصف الجرم إلى القتل قصداً خلافاً للمادة/٣٢٦ عقوبات. لذا ارى نقض الحكم المميز لهذا السبب واعادة الاوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الاولى سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/١٣م

عضو مخالف



رئيس الديوان



دقق

س. أ